

عن محمد بن عمار قال ذكر في الفتاوى الظهيرية وذكر في منظومة الكاظمين
 والعصاة فانت من يومين ولا يدري أيهما أوله يقضه الظهرا وألا ثم يقضه
 الظهرا ثانيا عندا يحنفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله
 يقض الظهرا ثم العصر فقط كذا في الفتاوى الظهيرية وصحح البيهقي ولو تركت
 ثلاث صلوات من ثلثة أيام الظهرا من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم
 ولا يدري أيها أولها فقال فقهاؤنا أنه يصح سبع صلوات صلاة الظهرا
 أولا ثم العصر ثم الظهرا ثم المغرب ثم الظهرا أولا ثم المغرب ثم العصر ثم
 أبو يوسف رحمه الله أنه لا يصح استصوات الظهرا أولا ثم العصر ثم الظهرا
 ثم المغرب ثم الظهرا ثم العصر وهذه المسئلة منقولة من ربيعة القراء
 وذكر في الفتاوى الظهيرية أن القضاء بثمة الأديان هو الصحيح وهو الصحيح
خف غلامه إحتام بعد ما صلى العشاء ولم يستيقظ حتى طلع الفجر اختلفوا
 فيه قال بعضهم ليس عليه قضاء العشاء وقال بعضهم عليه إعادة العشاء وهو
 المختار كذا ذكر في الفتاوى الظهيرية وإن استيقظ قبل طلوع الفجر عليه
 قضاء العشاء بالاجماع عليه واقعة محمد بن الحسن الشيباني سألها من
 أبي حنيفة رحمه الله فأجابها بما ذكرنا أعاد العشاء كذا ذكر في الفتاوى
 الظهيرية **خف** في شرح الطحاوي رجل فانت صلوات كثيرة في حال الصحة
 ثم مرض الرجل مرضا يضطر الوضوء وكان يصبر بالتميم ولا يقدر على التيميم
 والتيميم لا يمكنه أداء الصلوة إلا بالوعاء فاذا في الغائب في حال المرض
 في هذه الصفة جاز ولو صح وقد علم القضاء ليستقط القضاء **خف**
 رجل يقض صلوات عمه وقال بعضهم لا يكفر وكذا في الفتاوى الظهيرية
 واجمعوا أنه لا يقض بعد العصر ويعيد طلوع الفجر وذكر في الفتاوى الظهيرية

مع انه لم يفته منها نفي احتياطيا
 اختلف المشايخ في ما يقضون

لو كانت

لو كانت الغوابت كثيرة فاشتغل بالقضاء فان اراد تسهيل الأمر بنوي
 أول طهر عليه أو آخر طهر عليه وكذا في صلوات الصلوات كذا ذكر في خلاصة
 الفتاوى **خف** لو لم يعين الأول والأخر كونه فالغيب الظهرا الثانية جاز
خف اذا طلت الرجل وعليه الصلوات فائمة وأوصى بان يعطى كمال صلوات
 كمال مكتوبة نصف صاع من تورا والوتر نصف صاع ولسوم نصف صاع
 كذا ذكر أيضا في الفتاوى الظهيرية وإنما يعطى من ثلث ماله وإن لم يتراءى
 لا يستغفره ورثته نصف صاع من تورا يدفعه إلى من يصدق ثم وثم
 حتى يتم صلواته ما ذكرناه كذا في رواية في كتاب الصلاة رحمه الله ولو نساها
 ورثته يعطى له يجوز وفي الحج لا يجوز وكذا ذكر في الفتاوى الظهيرية
 أن العلماء اختلفوا على النهل يقوم الأضلاع منام المشلوة قال محمد
 بن مقاتل ومحمد بن مسلم رحمهما الله يقوم وقال البيهقي رحمه الله لا يقوم ولا رتبة
 في سجدة المتأولة أنه يجب ولا يجب **هد** لافدية في القتل حاله للميوة
 بخلاف المتعوم **خف** شافعي الذهب في اصاب رخصة الذهب وقد قامت
 صلواته في وقت كان شفوعى ثم اراد ان يقضها في الوقت الذي صار
 حنيفيا يقضها من ذهب وحنيفة رحمه الله **خف** شفوعى تحق ليقض
 عليه قضاء ما انتهى إلى الأمام العلامة بن محمد الدين الشافعي رحمه الله عن
 شفوعى صار حنيفيا ثم اراد ان ينقل إلى مذهب الشافعي فهل له ذلك
 قال الشافعي خير على مذهب حنيفة رحمه الله وأولى فقال هذه كلها تروى
 الحلالا لله وانما يمايل القاضى الأمام حسن الملوذي رحمه الله عن
 هذه المسئلة فان قال يقول المياسر لو تداشدت التفرجة يترك الردى
 ويرجع إلى مذهب الشافعي **ق** يقال بالحبوب والفروع بحيث يشق عليه العمل